

القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018

(غير مدققة)

البنك السعودي البريطاني

SABB  ساب

30 يونيو 2017 غير مدققة بآلاف الريالات السعودية	31 ديسمبر 2017 مدققة بآلاف الريالات السعودية	30 يونيو 2018 غير مدققة بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	الموجودات
25,163,603	26,874,499	21,128,416		نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
14,342,157	13,490,700	12,867,954		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
483,361	532,364	892,761	9	مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية
21,316,536	26,976,751	32,280,838	5	استثمارات، صافي
117,883,379	117,006,087	113,361,541	6	قروض وسلف، صافي
606,099	524,924	542,091	7	إستثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك
1,052,239	1,134,927	1,166,369		ممتلكات ومعدات، صافي
1,671,138	1,075,092	773,144		موجودات أخرى
182,518,512	187,615,344	183,013,114		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
1,938,541	3,690,975	5,661,783		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
138,314,103	140,239,513	132,930,790	8	ودائع العملاء
2,997,904	2,998,748	2,999,988		سندات دين مصدرة
1,683,418	1,682,445	1,686,963		اقتراض
458,928	481,195	721,572	9	مشتقات بالقيمة العادلة السالبة
4,376,366	5,051,997	6,041,905		مطلوبات أخرى
149,769,260	154,144,873	150,043,001		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية				
حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك				
15,000,000	15,000,000	15,000,000		رأس المال
9,098,625	9,545,984	10,163,817		إحتياطي نظامي
104,848	488	134,030		إحتياطيات أخرى
8,545,779	7,858,470	7,549,356		أرباح مبقاة
-	939,650	-		أرباح مقترح توزيعها
32,749,252	33,344,592	32,847,203		إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك
-	125,879	122,910		حقوق الملكية غير المسيطرة
32,749,252	33,470,471	32,970,113		إجمالي حقوق الملكية
182,518,512	187,615,344	183,013,114		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

ديفيد ديو

عضو مجلس الإدارة المنتدب والمفوض

ماتيو بيرس

رئيس الرقابة المالية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

لفترة الستة أشهر المنتهية في		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		إيضاح
30 يونيو 2017	30 يونيو 2018	30 يونيو 2017	30 يونيو 2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
3,032,352	3,175,089	1,507,157	1,631,107	دخل العمولات الخاصة
497,382	462,033	222,839	240,598	مصاريف العمولات الخاصة
2,534,970	2,713,056	1,284,318	1,390,509	صافي دخل العمولات الخاصة
666,821	630,439	322,157	311,089	دخل أتعاب وعمولات، صافي
213,989	203,681	106,863	107,519	أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
178,502	84,372	64,154	37,537	دخل المتاجرة، صافي
21,000	31,500	21,000	31,500	توزيعات أرباح
-	(1,097)	-	60	مكاسب (خسائر) سندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي
9,186	-	2,023	-	مكاسب استثمارات معتقة لغير أغراض المتاجرة، صافي
209	(9,033)	95	1,182	دخل/ (خسارة) العمليات الأخرى، صافي
3,624,677	3,652,918	1,800,610	1,879,396	إجمالي دخل العمليات
591,286	591,650	293,010	295,847	رواتب وما في حكمها
68,512	62,697	32,737	28,078	إيجار ومصاريف مباني
59,586	66,210	30,333	33,302	استهلاك
319,254	361,762	163,703	187,253	مصاريف عمومية وإدارية
391,197	116,431	164,903	(90,819)	مخصص خسائر الائتمان، صافي
50,000	-	-	-	الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى، صافي
1,479,835	1,198,750	684,686	453,661	إجمالي مصاريف العمليات
2,144,842	2,454,168	1,115,924	1,425,735	الدخل من الأنشطة التشغيلية
20,302	17,167	13,240	6,660	الحصة في أرباح شركة زميلة ومشروع مشترك
2,165,144	2,471,335	1,129,164	1,432,395	صافي دخل الفترة
				العائد إلى:
2,165,144	2,474,304	1,129,164	1,432,185	مساهمي البنك
-	(2,969)	-	210	حقوق الملكية غير المسيطرة
2,165,144	2,471,335	1,129,164	1,432,395	صافي دخل الفترة
1.44	1.65	0.75	0.96	الربح الأساسي والمخفض للسهم (بالريال السعودي)

7

13

ديفيد ديو

عضو مجلس الإدارة المنتدب والمفوض

ماتيو بيرس

رئيس الرقابة المالية

قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة
غير مدققة

لفترة الستة أشهر المنتهية في		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		
30 يونيو 2017	30 يونيو 2018	30 يونيو 2017	30 يونيو 2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
2,165,144	2,471,335	1,129,164	1,432,395	صافي دخل الفترة
				دخل شامل آخر للفترة
				بنود لا يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة:
-	380,604	-	244,183	الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)
				بنود قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة
				سندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(53,086)	-	(6,421)	- صافي التغير في القيمة العادلة
-	1,097	-	(60)	- محول إلى قائمة الدخل الموحدة، صافي
				موجودات مالية متاحة للبيع
13,056	-	184,357	-	- صافي التغير في القيمة العادلة
40,814	-	(2,023)	-	- محول إلى قائمة الدخل الموحدة، صافي
				تغطية مخاطر التدفقات النقدية
65,523	2,679	39,106	3,296	- صافي التغير في القيمة العادلة
(44,134)	(6,219)	(34,139)	(583)	- محول إلى قائمة الدخل الموحدة، صافي
75,259	325,075	187,301	240,415	إجمالي الدخل الشامل الآخر للفترة
2,240,403	2,796,410	1,316,465	1,672,810	إجمالي الدخل الشامل للفترة
				العائد إلى:
2,240,403	2,799,379	1,316,465	1,672,600	مساهمي البنك
-	(2,969)	-	210	حقوق الملكية غير المسيطرة
2,240,403	2,796,410	1,316,465	1,672,810	الإجمالي

ديفيد ديو



عضو مجلس الإدارة المنتدب والمفوض

ماتيو بيرس



رئيس الرقابة المالية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو
غير مدققة

حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك							
إجمالي حقوق الملكية	حقوق الملكية غير المسيطرة	الإجمالي	الأرباح المقترح توزيعها	الأرباح المبقة	الاحتياطيات الأخرى	الاحتياطي النظامي	راس المال
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
33,470,471	125,879	33,344,592	939,650	7,858,470	488	9,545,984	15,000,000
الرصيد في بداية الفترة							
أثر تطبيق المعايير الجديدة كما في 1 يناير 2018							
(1,642,777)	-	(1,642,777)	-	(1,642,777)	-	-	-
إعادة قياس الأدوات المالية							
-	-	-	-	170,000	(170,000)	-	-
إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
(11,133)	-	(11,133)	-	-	(11,133)	-	-
إعادة تصنيف سندات الدين المتاحة للبيع إلى مقتناة بالتكلفة المضافة							
31,816,561	125,879	31,690,682	939,650	6,385,693	(180,645)	9,545,984	15,000,000
الرصيد المعدل في 1 يناير 2018							
إجمالي الدخل الشامل للفترة							
2,471,335	(2,969)	2,474,304	-	2,474,304	-	-	-
صافي دخل الفترة							
2,679	-	2,679	-	-	2,679	-	-
صافي التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التتبعات النقدية							
380,604	-	380,604	-	-	380,604	-	-
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر							
(53,086)	-	(53,086)	-	-	(53,086)	-	-
صافي التغيرات في سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر							
(5,122)	-	(5,122)	-	-	(5,122)	-	-
محول إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة							
2,796,410	(2,969)	2,799,379	-	2,474,304	325,075	-	-
أسهم خزينة							
(3,319)	-	(3,319)	-	-	(3,319)	-	-
احتياطي برنامج أسهم الموظفين							
(7,081)	-	(7,081)	-	-	(7,081)	-	-
محول إلى الاحتياطي النظامي							
-	-	-	-	(617,833)	-	617,833	-
مخصص زكاة وضريبة الدخل							
(692,808)	-	(692,808)	-	(692,808)	-	-	-
توزيعات أرباح نهائية مدفوعة لعام 2017، بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل							
(939,650)	-	(939,650)	(939,650)	-	-	-	-
32,970,113	122,910	32,847,203	-	7,549,356	134,030	10,163,817	15,000,000
الرصيد في نهاية الفترة							
2017							
31,278,928	-	31,278,928	570,000	7,127,537	24,052	8,557,339	15,000,000
الرصيد في بداية الفترة							
إجمالي الدخل الشامل للفترة							
2,165,144	-	2,165,144	-	2,165,144	-	-	-
صافي دخل الفترة							
65,523	-	65,523	-	-	65,523	-	-
صافي التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التتبعات النقدية							
13,056	-	13,056	-	-	13,056	-	-
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع							
(3,320)	-	(3,320)	-	-	(3,320)	-	-
محول إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة							
2,240,403	-	2,240,403	-	2,165,144	75,259	-	-
أسهم خزينة							
11,155	-	11,155	-	-	11,155	-	-
احتياطي برنامج أسهم الموظفين							
(5,618)	-	(5,618)	-	-	(5,618)	-	-
محول إلى الاحتياطي النظامي							
-	-	-	-	(541,286)	-	541,286	-
مخصص زكاة وضريبة الدخل							
(363,684)	-	(363,684)	(158,068)	(205,616)	-	-	-
توزيعات أرباح نهائية مدفوعة لعام 2016، بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل							
(411,932)	-	(411,932)	(411,932)	-	-	-	-
32,749,252	-	32,749,252	-	8,545,779	104,848	9,098,625	15,000,000
الرصيد في نهاية الفترة							

ديفيد ديو
عضو مجلس الإدارة المنتدب والمفوض

ماتيو بيرس
رئيس الرقابة المالية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

البنك السعودي البريطاني

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو
غير مدققة

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	إيضاح
2,165,144	2,471,335	الأنشطة التشغيلية: صافي دخل الفترة
6,774	1,970	التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية:
59,586	66,210	إطفاء العلاءة على الإستثمارات غير المقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة/ الإستثمارات المقتناة لغير
-	1,097	أغراض المتاجرة، صافي
(9,186)	-	استهلاك
(44,134)	(6,219)	خسائر سندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي
(20,302)	(17,167)	مكاسب إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
391,197	116,431	مكاسب تغطية مخاطر التدفقات النقدية محولة إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة
5,537	3,630	الحصة في أرباح شركة زميلة ومشروع مشترك
50,000	-	مخصص خسائر الإلتزام، صافي
2,604,616	2,637,287	احتياطي برنامج أسهم الموظفين
		الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى، صافي
790,366	315,170	صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:
(997,483)	1,211,216	وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
-	(35,843)	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تزيد فترة استحقاقها الأصلية عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
2,690,239	2,368,940	إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(291,168)	(58,450)	قروض وسلف، صافي
		موجودات أخرى ومشتقات
(1,480,633)	1,970,808	صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:
(2,325,682)	(7,308,723)	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
35,635	301	ودائع العملاء
1,025,890	1,100,706	مطلوبات أخرى ومشتقات
		صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
16,674,312	-	الأنشطة الاستثمارية:
-	2,628,303	متحصلات من بيع وإستحقاق إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
-	(7,588,900)	متحصلات من بيع وإستحقاق إستثمارات غير مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(8,711,511)	-	شراء إستثمارات غير مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
56,500	-	شراء إستثمارات لغير أغراض المتاجرة
(73,473)	(97,652)	توزيعات أرباح مستلمة من الإستثمار في مشروع مشترك
7,945,828	(5,058,249)	شراء ممتلكات ومعدات
		صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
-	(14,031)	الأنشطة التمويلية:
(1,519,732)	1,240	أسهم خزينة مشتراة
(26,540)	4,518	سندات دين مصدرة
(466,369)	(876,628)	اقتراض
(2,012,641)	(884,901)	توزيعات أرباح مدفوعة
6,959,077	(4,842,444)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
22,958,777	30,095,579	صافي (النقص) / الزيادة في النقدية وشبه النقدية
29,917,854	25,253,135	النقدية وشبه النقدية في بداية الفترة
3,059,469	3,064,842	النقدية وشبه النقدية في نهاية الفترة
594,513	485,986	عمولة خاصة مستلمة خلال الفترة
		عمولة خاصة مدفوعة خلال الفترة
75,259	325,075	معلومات إضافية غير نقدية:
		صافي التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المحولة إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة

ديفيد ليم
عضو مجلس الإدارة المنتدب والمفوض

ماثيو بيرس
رئيس الرقابة المالية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

1 - عام

تأسس البنك السعودي البريطاني (ساب)، شركة مساهمة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم م/4 بتاريخ 12 صفر 1398هـ (21 يناير 1978م). وقد بدأ ساب أعماله رسمياً بتاريخ 26 رجب 1398هـ (1 يوليو 1978م) بعد أن انتقلت إليه عمليات البنك البريطاني للشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية. يعمل ساب بموجب السجل التجاري رقم 1010025779 بتاريخ 22 ذي القعدة 1399هـ الموافق 13 أكتوبر 1979م كبنك تجاري من خلال شبكة فروع و عددها 80 فرعاً (30 يونيو 2017: 84 فرعاً) في المملكة العربية السعودية. بلغ عدد موظفي ساب 3,197 موظف كما في 30 يونيو 2018 (30 يونيو 2017: 3,247 موظف). إن عنوان المركز الرئيسي لساب هو كما يلي:

البنك السعودي البريطاني
ص ب 9084
الرياض 11413
المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف ساب في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية. كما يقوم ساب بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد، معتمدة وتحت إشراف هيئة شرعية مستقلة تأسست من قبل ساب.

يمتلك ساب 100% (2017: 100%) من الحصص في رأسمال شركة وكالة ساب للتأمين (شركة تابعة)، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010235187 وتاريخ 18 جمادى الثاني 1428هـ (الموافق 3 يوليو 2007). يمتلك ساب بصورة مباشرة 98% و 2% بصورة غير مباشرة من الحصص في رأسمال الشركة التابعة (الحصة غير المباشرة مملوكة من خلال شركة عقارات العربية المحدودة، مسجلة في المملكة العربية السعودية). يتمثل النشاط الرئيسي للشركة التابعة في العمل كوكيل تأمين وحيد لشركة ساب للتكافل داخل المملكة العربية السعودية طبقاً للاتفاقية المبرمة بين الشركة التابعة والشركة الزميلة. إن عقد تأسيس الشركة التابعة لا يحظر عليها من العمل كوكيل لأي شركة تأمين أخرى في المملكة العربية السعودية.

يمتلك ساب 100% (2017: 100%) من الحصص في رأسمال شركة عقارات العربية المحدودة (شركة تابعة)، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010188350 وتاريخ 12 جمادى الأول 1424هـ (الموافق 12 يوليو 2003). يمتلك ساب بصورة مباشرة 99% و 1% بصورة غير مباشرة من الحصص في رأسمال الشركة التابعة (الحصة غير المباشرة مملوكة من خلال شركة وكالة ساب للتأمين، شركة ذات مسؤولية محدودة، مسجلة في المملكة العربية السعودية). يتمثل النشاط الرئيسي للشركة التابعة في شراء وبيع وتأجير الأراضي والعقارات لأغراض الاستثمار.

كما يمتلك ساب 100% (2017: 100%) من الحصص في رأسمال شركة ساب العقارية المحدودة (شركة تابعة)، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010428580 وتاريخ 12 صفر 1436هـ (الموافق 4 ديسمبر 2014). يمتلك ساب بصورة مباشرة 99.8% و 0.2% بصورة غير مباشرة من الحصص في رأسمال الشركة التابعة (الحصة غير المباشرة مملوكة من خلال شركة عقارات العربية المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة، مسجلة في المملكة العربية السعودية). يتمثل النشاط الرئيسي للشركة التابعة في تسجيل العقارات باسمها أو الاحتفاظ بالضمانات وإدارتها نيابةً عن البنك.

بتاريخ 17 مايو 2017، قام ساب بتأسيس منشأة لغرض خاص باسم/ شركة ساب للأسواق المحدودة، شركة تابعة مملوكة بالكامل تم تأسيسها كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب قوانين جزر الكايمان. ستقوم هذه الشركة التابعة بالمشاركة في المشتقات وعمليات إعادة الشراء. لم تبدأ هذه الشركة التابعة عملياتها بعد.

ساب يمتلك حصة قدرها 65% (2017: 32.5%) في شركة ساب للتكافل (شركة تابعة)، شركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010234032 وتاريخ 20 جمادى الأولى 1428هـ (6 يونيو 2007). أصبحت شركة ساب للتكافل شركة تابعة لساب اعتباراً من 23 نوفمبر 2017. تقوم شركة ساب للتكافل بتقديم خدمات تأمين متوافقة مع الشريعة، وتطرح منتجات تكافل عائلي وعام للشركات والأفراد في المملكة العربية السعودية.

كان ساب يمتلك 100% (2017: 100%) من رأسمال الشركة التابعة / شركة ساب للأوراق المالية، شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست بموجب قرار هيئة السوق المالية رقم 2007 - 35 - 7 وتاريخ 10 جمادى الثاني 1428هـ الموافق 25 يونيو 2007، ومسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010235982 وتاريخ 8 رجب 1428هـ (22 يوليو 2007). وفي 15 يونيو 2017، تم إتمام إجراءات تصفية هذه الشركة التابعة.

لقد شارك ساب في تأسيس ثلاثة منشآت لغرض القيام بمعاملات الفروض المشتركة والحصول على حقوق الضمان على موجودات محددة خاصة بالمقترضين بموجب اتفاقيات التمويل الإسلامي. لا يوجد لهذه المنشآت أية نشاطات أخرى.

- 1 - شركة كيان السعودية لتأجير الموجودات
- 2 - شركة رايع لتأجير الموجودات
- 3 - شركة ينبع لتأجير الموجودات

يمتلك ساب حصة قدرها 50% (2017: 50%) في كل منشأة. لم يقم ساب بتوحيد هذه المنشآت لعدم وجود حق له في العوائد المتغيرة من علاقته بالمنشأة والمقدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال ممارسة سلطاته على تلك المنشآت. يقيد التمويل المعني الممنوح للعملاء في دفاتر ساب.

إشارة إلى إعلان البنك السعودي البريطاني (بنك ساب) على موقع تداول بتاريخ 25 أبريل 2017م، بخصوص بدء المناقشات المبدئية ما بين بنك ساب والبنك الأول لدراسة إمكانية اندماج البنكين، يود بنك ساب أن يعلن عن وصول المفاوضات بين الطرفين بخصوص صفقة الاندماج المحتملة إلى مرحلة متقدمة وأن مجلسي إدارة البنكين قد توصلا إلى اتفاق مبدئي غير ملزم بخصوص معامل مبادلة الأسهم، علماً بأن هذا الاتفاق المبدئي خاضع لعدد من الخطوات الرئيسية التي يجب استكمالها والتي تتضمن إكمال دراسات العناية المهنية المالية والقانونية، والانتهاء من اتفاقية الاندماج والاتفاق على عدد من المسائل التجارية ذات الصلة.

1 - عام (تنمة)

وبناء على هذا الاتفاق المبني ، فإن مساهمي البنك الأول سوف يحصلون على عدد 0.485 سهم في بنك ساب مقابل كل سهم يملكونه في البنك الأول. وبناء على معامل المبادلة هذا وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ 33.5 ريال سعودي كما في تاريخ 14 مايو 2018م (وهو آخر يوم تداول يسبق تاريخ هذا الإعلان)، فإنه تم تقييم سعر سهم البنك الأول لأغراض صفقة الاندماج بقيمة 16.3 ريال سعودي وتقييم إجمالي أسهم البنك الأول المصدرة بحوالي 18.6 مليار ريال سعودي، وذلك يمثل زيادة بنسبة 28.5% في سعر سهم البنك الأول كما في تاريخ 14 مايو 2018م.

وفي حال إتمام صفقة الاندماج بنجاح، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي كبير على تطور القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، والذي يمثل أحد أهم أهداف برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق عن رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إبرام أي اتفاقية ملزمة بين البنكين حتى تاريخه، مع العلم بأن أي اتفاق ملزم لتنفيذ صفقة الاندماج سيكون خاضع لعدة شروط من ضمنها الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات التنظيمية الأخرى بالإضافة إلى موافقة الجمعية العامة لكل بنك .

وتجدر الإشارة إلى أن صفقة الاندماج المحتملة تتطوي على وجود أطراف ذوي علاقة، وسيتم الإعلان عن التفاصيل ذات الصلة في وقت لاحق .

أن هذا الإعلان لا يعني بالضرورة أن صفقة الاندماج سوف تتم بين الطرفين أو أن بنك ساب سوف يقوم بتقديم عرض لمساهمي البنك الأول بشأن صفقة الاندماج .

ولا يتوقع البنك أن ينتج عن صفقة الاندماج في حال إتمامها الإستغناء عن الموظفين بصفة إجبارية.

وسيقيم بنك ساب بالإعلان عن أي تطورات جوهرية بخصوص صفقة الاندماج في حينه.

تم اعتماد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 ذو القعدة 1439هـ (الموافق 24 يوليو 2018).

2 - أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34: التقرير المالي الأولي كما تم تعديله من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

لا تشمل القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة على كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية الموحدة السنوية، ويجب أن تقرأ جنباً إلى جنب مع القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وقد قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9: الأدوات المالية، والمعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء، وذلك اعتباراً من 1 يناير 2018، وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بهذه المعيارين في الإيضاح 3.

يتطلب إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة من الإدارة إجراء الأحكام والتقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة، ومبالغ الإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وعند إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة، كانت الأحكام الهامة التي أقرتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والمصادر الأساسية لعدم التأكد من التقديرات هي نفسها المطبقة على القوائم المالية الموحدة السنوية كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، فيما عدا تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9: الأدوات المالية، والمعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء كما سبق إيضاحه.

يقوم ساب بعرض قائمة مركزه المالي المرحلية الموحدة من حيث السيولة.

تتم مقاصدة الموجودات والمطلوبات المالية ودرجة الصافي في قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة فقط عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون هناك نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في أن واحد. لا يتم مقاصدة الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل المرحلية الموحدة إلا إذا كان ذلك مطلوباً أو مسموحاً به من قبل أي معيار محاسبي أو رأي، وطبقاً لما تم الإفصاح عليه بشكل محدد في السياسات المحاسبية للبنك.

تظهر هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بالريال السعودي، ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي.

(1) أسس توحيد القوائم المالية

تشتمل القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة على القوائم المالية لساب، والشركات التابعة له المذكورة في الإيضاح 1 (ويشار إليهما جميعاً بـ "البنك"). يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية لساب، باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي يسيطر عليها ساب سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. يسيطر ساب على منشأة ما (الشركة المستثمر فيها) والتي يتعرض بشأنها لمخاطر ولديه حقوق في الحصول على عوائد مختلفة من علاقته بالشركة المستثمر فيها ولديه القدرة على التأثير على العائدات من خلال ممارسة سلطاته على الشركة المستثمر فيها. يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة على تلك الشركات إلى ساب ويتم التوقف عن التوحيد اعتباراً من تاريخ تخلي ساب عن مثل هذه السيطرة.

يتم حذف المعاملات والأرصدة المتداخلة بين شركات المجموعة عند إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

3 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستثناء اتباع المعيارين المحاسبين الجديدين المذكورين أدناه، واللذين اتبعهما البنك اعتباراً من 1 يناير 2018. وقد تم توضيح أثر هذين المعيارين أدناه:

المعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء

اتبع البنك المعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء، ونتج عن ذلك تغيير سياسة البنك بشأن إثبات الإيرادات من العقود مع العملاء.

لقد صدر المعيار الدولي للتقرير المالي 15 في شهر مايو 2014، وسرى مفعوله في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقرير المالي 15 طريقة واحدة شاملة بشأن المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وحل محل الارشادات الحالية المتعلقة بإثبات الإيرادات المذكورة حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي. لقد حدد المعيار الدولي للتقرير المالي 15 طريقة مؤلفة من خمس خطوات سيتم تطبيقها على الإيرادات من العقود مع العملاء. وبينما يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على توجيهات أكثر تنظيمًا من معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الحالي، فإن نتائج الاعتراف بالإيرادات تشبه إلى حد كبير الممارسة الحالية المتمثلة في توزيع الدخل على مدى فترة الخدمة المقدمة وبالتالي لا يكون للمعيار الدولي للتقرير المالي 15 تأثير جوهري على البنك.

المعيار الدولي للتقرير المالي 9 : الأدوات المالية

لقد قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 – الأدوات المالية، الصادر في شهر يوليو 2014 وذلك اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي له في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 تغييراً هاماً عن معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية – الإثبات والقياس. يجمع المعيار الجديد التغيرات الأساسية إلى المحاسبة عن الموجودات المالية وإلى بعض النواحي المتعلقة بالمحاسبة عن المطلوبات المالية.

وكما يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي 9، اختار البنك الاستمرار في المحاسبة عن تغطية المخاطر طبقاً للمتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39.

فيما يلي ملخصاً بالتغيرات الأساسية في السياسات المحاسبية للبنك نتيجة تطبيقه المعيار الدولي للتقرير المالي 9 :

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يشتمل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 على ثلاثة فئات تصنيف أساسية للموجودات المالية وهي: مقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يحدد هذا التصنيف عادة، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، على أساس نموذج الأعمال الذي يدار بموجبه الأصل المالي وتدفقاته النقدية التعاقدية. يستبعد المعيار فئات التصنيف الحالية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي 39 وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة، والمتاحة للبيع.

وبموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9، يحظر فصل المشتقات المدمجة في عقود يكون مضيفها أصل مالي يقع ضمن نطاق المعيار. وبدلاً من ذلك، يتم تقييم كامل الأداة المختلطة لأغراض التصنيف. ولتوضيح كيفية قيام البنك بتصنيف الموجودات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، أنظر القسم المعني من السياسات المحاسبية الهامة.

وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، بقيت المحاسبة عن المطلوبات المالية إلى حد كبير تماماً مثل تلك المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39 باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة والمتعلقة بالمطلوبات المخصصة بالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. لقد بقيت قواعد التوقف عن الأثبات المحولة من معيار المحاسبة الدولي 39 كما هي، ولم تتغير. عليه، لا يوجد أثر جوهري على المطلوبات المالية الخاصة بالبنك والسياسة المحاسبية المتعلقة بالتوقف عن الأثبات.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

لقد استبدل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 نموذج "الخسارة المتكبدة" حسب معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسارة الائتمان المتوقعة". يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 من البنك تسجيل مخصص خسارة الائتمان المتوقعة لكافة القروض والموجودات المالية الأخرى (سندات الديون) غير المقتناة بالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع التزامات القروض وعقود الضمان المالي. يحدد المخصص على أساس خسارة الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الاثنى عشر شهراً القادمة، ما لم تكن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها. وفي تلك الحالة، يتم تحديد المخصص على أساس احتمال التعثر على مدى عمر الأصل. وإذا كانت الموجودات المالية تقي بشروط تعريفها كموجودات مالية مشتراة أو مستحقة ذات مستوى ائتماني منخفض، يتم تحديد المخصص على أساس التغير في خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

3 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة (تنمة)

وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، كان يتم إثبات خسائر الائتمان في السابق طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. لتوضيح كيفية قيام البنك بتطبيق متطلبات الانخفاض في القيمة المذكورة في المعيار الدولي للتقرير المالي 9، أنظر القسم المعني من السياسات المحاسبية الهامة.

التحول

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بأثر رجعي، باستثناء ما هو مبين أدناه:

- لم يتم تعديل فترات المقارنة. تم إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 في الأرباح المبقاة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. عليه، لا تعكس المعلومات المعروضة لعام 2017 المتطلبات المذكورة في المعيار الدولي للتقرير المالي 9، وبالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة مع المعلومات المعروضة لعام 2018 طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.
 - تم إجراء عمليات التقويم التالية بناء على الحقائق والظروف القائمة بتاريخ التطبيق الأولي:
 1. تحديد نموذج الأعمال المقتنى من خلاله الأصل المالي.
 2. تخصيص وإلغاء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المخصصة سابقاً على أنه تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 3. تخصيص بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المقتناة لأغراض المتاجرة كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر".
- تم الافتراض بأن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل جوهري بالنسبة لسندات الديون التي تحمل مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

أ (الموجودات المالية والمطلوبات المالية

أ-1) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، وفئات القياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 للموجودات المالية والمطلوبات المالية الخاصة بالبنك كما في 1 يناير 2018:

القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	الموجودات المالية
26,874,499	26,874,499	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
13,490,700	13,490,700	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (الزامياً)	مقتناة لأغراض المتاجرة	مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية
532,364	532,364	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	متاحة للبيع	استثمارات - (سندات دين وأدوات حقوق ملكية)
12,735,843	15,872,540	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	استثمارات - (سندات دين)
13,842,933	10,724,146	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	متاحة للبيع	استثمارات - صناديق استثمارية
380,066	380,066	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	قروض وسلف
115,860,147	117,006,087	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	موجودات أخرى
839,192	839,192	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	
184,555,744	185,719,594			

القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	المطلوبات المالية
3,690,975	3,690,975	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
140,239,513	140,239,513	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	ودائع العملاء
2,998,748	2,998,748	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	سندات دين مصدرة
1,682,445	1,682,445	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	اقتراض
481,195	481,195	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (الزامياً)	مقتناة لأغراض المتاجرة	مشتقات بالقيمة العادلة السلبية
5,161,991	4,671,931	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	مطلوبات أخرى (بما في ذلك مخصص الائتمان مقابل البنود خارج قائمة المركز المالي)
380,066	380,066	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	مقتناة لأغراض المتاجرة	مطلوبات أخرى (مخصص عمليات تكافل)
154,634,933	154,144,873			

أ-2) تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9

يشتمل الجدول أدناه على تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 9 في 1 يناير 2018.

القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018	الموجودات المالية
26,874,499	-	-	26,874,499	التكلفة المطفأة
13,490,700	-	-	13,490,700	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
117,006,087	-	-	117,006,087	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	-	(1,145,940)	(1,145,940)	قروض وسلف:
117,006,087	-	(1,145,940)	115,860,147	الرصيد الافتتاحي
10,724,146	-	-	10,724,146	إعادة قياس
-	3,122,300	-	3,122,300	الرصيد الختامي
-	-	(3,513)	(3,513)	استثمارات (سندات دين):
13,842,933	3,122,300	(3,513)	170,907,471	الرصيد الافتتاحي
839,192	-	-	839,192	محولة من القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر *
168,934,624	3,122,300	(1,149,453)	168,934,624	إعادة قياس
				الرصيد الختامي
				موجودات أخرى
				إجمالي التكلفة المطفأة

أ-2) تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (تنمة)

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017
(بآلاف الريالات السعودية)			
15,869,276	(3,264)	-	15,872,540
(3,133,433)	-	(3,133,433)	-
12,735,843	(3,264)	(3,133,433)	15,872,540

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(سندات دين وأدوات حقوق ملكية)
استثمارات:
الرصيد الافتتاحي
محول إلى مقتناة بالتكلفة المطفأة *
الرصيد الختامي

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017
(بآلاف الريالات السعودية)			
380,066	-	-	380,066
(380,066)	-	(380,066)	-
-	-	(380,066)	380,066

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(صناديق استثمارية)
استثمارات:
الرصيد الافتتاحي
محول إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
الرصيد الختامي

* هناك بعض سندات الدين التي تم إعادة تصنيفها من القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى التكلفة المطفأة، كان لها أثر صافي إعادة قياس بمبلغ 11.13 مليون ريال (الفرق بين التحويل إلى والتحويل بين فئات التصنيفات)

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017
(بآلاف الريالات السعودية)			
532,364	-	-	532,364
380,066	-	380,066	-
912,430	-	380,066	532,364

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية
استثمارات محولة من مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل
الشامل الآخر
الرصيد الختامي

المطلوبات المالية

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017
(بآلاف الريالات السعودية)			
3,690,975	-	-	3,690,975
140,239,513	-	-	140,239,513
2,998,748	-	-	2,998,748
1,682,445	-	-	1,682,445
5,161,991	490,060	-	4,671,931
153,773,672	490,060	-	153,283,612

التكلفة المطفأة
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
ودائع العملاء
سندات دين مصدرة
اقتراض
مطلوبات أخرى (بما في ذلك مخصص الائتمان مقابل البنود
خارج قائمة المركز المالي)
إجمالي التكلفة المطفأة

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017
(بآلاف الريالات السعودية)			
481,195	-	-	481,195
380,066	-	-	380,066
861,261	-	-	861,261

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
مشتقات بالقيمة العادلة السلبية
مطلوبات أخرى (احتياطي عمليات التكافل)
إجمالي المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ-3) تسوية إعادة تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية إلى التكلفة المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

يوضح الجدول التالي آثار إعادة تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية من الفئات طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى فئة التكلفة المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9:

بآلاف الريالات السعودية	من الموجودات المالية المتاحة للبيع طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39
2,963,510	القيمة العادلة كما في 30 يونيو 2018
1,404	مكاسب القيمة العادلة التي كان من المفترض إثباتها خلال عام 2018 في الدخل الشامل الآخر فيما لو لم يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية
	استحققت خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 الموجودات المالية البالغة قيمتها العادلة 505.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2017 والمعاد تصنيفها من متاحة للبيع/مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى التكلفة المطفأة.

أ-4) الأثر على الأرباح المبقة والاحتياطيات الأخرى

الأرباح المبقة بآلاف الريالات السعودية	الاحتياطيات الأخرى بآلاف الريالات السعودية	الرصيد الختامي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017)
7,858,470	488	إعادة تصنيف طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9
170,000	(181,133)	إثبات خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (بما في ذلك التزامات القروض وعقود الضمان المالي)
(1,642,777)	-	الرصيد الافتتاحي طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (1 يناير 2018)
6,385,693	(180,645)	

يشتمل الجدول أدناه على تسوية المخصص المسجل طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 إلى المخصص المسجل طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9:

- * مخصص الانخفاض الختامي للموجودات المالية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، ومخصصات التزامات القروض وعقود الضمان المالي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37: المخصصات والالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة كما في 31 ديسمبر 2017، إلى
- * مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحي المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018

31 ديسمبر 2017 (معيار المحاسبة الدولي 39 / معيار المحاسبة الدولي 37)	إعادة التصنيف بآلاف الريالات السعودية	إعادة القياس بآلاف الريالات السعودية	1 يناير 2018 (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)
3,556,133	-	1,145,940	4,702,073
قروض ونعم مدينة (معيار المحاسبة الدولي 39) / موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)			
قروض وسلف، صافي			
186,571	(170,000)	3,513	20,084
موجودات مالية متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي 39) / موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)			
استثمارات، صافي			
-	-	3,264	3,264
موجودات مالية مقتناة بالتكلفة المطفأة (معيار المحاسبة الدولي 39) / موجودات مالية مقتناة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)			
استثمارات، صافي			
-	-	490,060	490,060
التزامات قروض وعقود الضمان المالي			
3,742,704	(170,000)	1,642,777	5,215,481
الإجمالي			

4 - السياسات المحاسبية الهامة

تتماشى السياسات المحاسبية، والتقديرات، والافتراضات المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، باستثناء السياسات المحاسبية الموضحة أدناه. واتباع المعايير الجديدة المبينة في الإيضاح (3)، تطبق السياسات المحاسبية التالية اعتباراً من 1 يناير 2018، وتحل محل / تعدل أو تضاف إلى السياسات المحاسبية المقابلة لها المذكورة في القوائم المالية الموحدة السنوية لعام 2017.

1-4 تصنيف الموجودات المالية (السياسة المتبعة اعتباراً من 1 يناير 2018)

اعتباراً من 1 يناير 2018، قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 وقام بتصنيف موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التكلفة المطفأة، و
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تم أدناه بيان متطلبات تصنيف القروض والسلف، وسندات الدين، والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

القروض والسلف وسندات الدين

يتوقف تصنيف القروض والسلف وسندات الدين والقياس اللاحق لها على:

- نموذج عمل البنك لإدارة الموجودات، و
- خصائص التدفقات النقدية للأصل والتي هي - فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة.

وبناءً على هذه العوامل، يقوم البنك بتصنيف القروض والسلف وسندات الدين الخاصة به إلى إحدى فئات القياس الثلاثة التالية:

- **التكلفة المطفأة:** يتم قياس الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية إذا كانت التدفقات النقدية تلك تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة، وغير المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - بالتكلفة المطفأة. تعدل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بمخصص خسارة الائتمان المتوقعة المثبتة.
- **القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** تقاس الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية المتعاقد عليها ولبيع الموجودات - إذا كانت تلك التدفقات النقدية تمثل - فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة، وغير المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تدرج التغيرات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء إثبات مكاسب أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات العمولة ومكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية على التكلفة المطفأة للأداة حيث يتم إثباتها في الربح أو الخسارة. وفي حالة التوقف عن إثبات أي أصل مالي، فإنه يعاد تصنيف الربح أو الخسارة التراكمية - المثبتة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر - من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل.
- **القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:** تقاس الموجودات التي لا تقي بضوابط ومعايير إثبات التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم إثبات أرباح وخسائر سندات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ولا تعتبر جزءاً من علاقة تغطية المخاطر، في قائمة الدخل المرحلية الموحدة خلال الفترة التي تنشأ فيها.

تقويم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتقويم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشتمل المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار على:

- السياسات والأهداف الموضوعية بشأن المحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً.
- كيفية تقويم أداء المحفظة ورفع تقرير بذلك إلى إدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مدراء الأعمال، على سبيل المثال فيما إذا تم التعويض على أساس القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها، و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بتلك المبيعات لا يمكن أخذها بالحسبان بمفردها، ولكن كجزء من التقويم الكلي لكيفية تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل البنك لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

4 - السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

القروض والسلف وسندات الدين (تنمة)

يتم قياس الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والتي يتم قياس أداؤها على أساس القيمة العادلة - بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - لعدم الاحتفاظ بهذه الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لعدم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقويم التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة

لأغراض هذا التقويم، يمثل "المبلغ الأصلي" القيمة العادلة للموجودات المالية بتاريخ الإثبات الأولي. أما "العمولة" فتتمثل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل مخاطر الائتمان والإقراض الأساسية الأخرى المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة ما، وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وهامش الربح.

وعند تقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة، يأخذ البنك بالحسبان الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك فيما إذا كان الأصل المالي يشتمل على شرط تعاقد يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تستوفي هذا الشرط. ولإجراء هذا التقويم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:

- الأحداث المحتملة التي تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرفع المالي.
- السداد المبكر وشروط التمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة البنك للتدفقات النقدية من موجودات محددة، مثل (الترتيبات المتعلقة بحق عدم الرجوع)، و
- الخصائص التي تعدل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود مثل التعديل الدوري لأسعار العملات.

أدوات حقوق الملكية

عند الإثبات الأولي للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المقتناة لأغراض المتاجرة، يجوز للبنك أن يختار بشكل لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إثبات مكاسب وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، ولا يعاد تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة، بما في ذلك الاستبعاد. يتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تصنف كافة الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (مثل: أدوات حقوق الملكية المقتناة لأغراض المتاجرة، وسندات الدين غير المصنفة بـ "التكلفة المطفأة"، و بـ "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "صندوق استثمار").

إضافة إلى ذلك، عند الإثبات الأولي، يجوز للبنك أن يخصص بشكل لا رجعة فيه أي أصل مالي - والذي بخلاف ذلك يفرضه بمتطلبات قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يزيل أو يقلص - بشكل جوهري - عدم التماثل المحاسبي والذي ينشأ خلاف ذلك.

لا يعاد تصنيف الموجودات - بعد الإثبات الأولي لها، باستثناء خلال الفترة التي يقوم فيها البنك بتغيير نموذج أعمال إدارة الموجودات المعنية.

2-4 تصنيف المطلوبات المالية

(السياسة المتبعة قبل 1 يناير 2018)

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء، والإقراض، وسندات الدين المصدرة بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المستلم.

وبعد ذلك، يتم قياس كافة المطلوبات المالية المرتبطة بعمولات، والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة، التي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة. تطفأ العلاوات والخصومات على أساس العائد الفعلي حتى تاريخ الإستحقاق، وترحل إلى مصاريف العمولات الخاصة.

يتم تسوية المطلوبات المالية المرتبطة بتغطية مخاطر القيمة العادلة في تغيرات القيمة العادلة بالقدر المغطى بمخاطره. تدرج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل المرحلية الموحدة.

(السياسة المتبعة بعد 1 يناير 2018)

يقوم البنك بتصنيف مطلوباته المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة باستثناء المطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. سيتم قياس هذه المطلوبات بما في ذلك المشتقات المصنفة كمطلوبات، لاحقاً بالقيمة العادلة.

4 - السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى

تعتبر المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى مشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة إذا كانت خصائصها الإقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يعتبر بحد ذاته عقد مشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة، أو أدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في الربح أو الخسارة. تقيد المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى المنفصلة في قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة الموجزة مع العقد الرئيسي.

3-4 التوقف عن الإثبات

أ (الموجودات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات.

في الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل موجودات مالية، يتم التوقف عن الإثبات في حال قيام البنك بنقل كل المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الموجودات. وفي الحالات التي لا يتم فيها نقل أو الإبقاء على كل المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الموجودات المالية، يتم التوقف عن الإثبات فقط في حالة تخلي البنك عن السيطرة على الموجودات. يقوم البنك بتسجيل الموجودات والمطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والإلتزامات الناتجة عن هذه العمليات.

عند التوقف عن الإثبات، يتم إدراج الربح أو الخسارة التراكمية - المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة - في قائمة الدخل المرحلية الموحدة للفترة.

اعتباراً من 1 يناير 2018 - لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة تراكمية مثبتة في الدخل الشامل الآخر بشأن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات هذه الأدوات.

4-4 تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

أ (الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، يقوم البنك بتقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة تماماً. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة تماماً، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي الأصلي، ويتم إدراج الفرق المثبت كمكاسب أو خسائر التوقف عن إثبات الأصل المالي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

وإذا لم يؤدي تعديل الأصل إلى التوقف عن إثبات الأصل المالي، سيقوم البنك بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وذلك بخضم التدفقات النقدية المعدلة باستخدام معدل العمولة الفعلي قبل التعديل. سيتم إدراج أي فرق بين المبلغ المعاد احتسابه وإجمالي القيمة الدفترية الحالية في الربح أو الخسارة بشأن تعديل الأصل.

ب (المطلوبات المالية

يتوقف البنك عن إثبات مطلوبات مالية ما وذلك في حالة تعديل شروطها وأن التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة كانت مختلفة تماماً. وفي مثل هذه الحالة، يتم إثبات أية مطلوبات مالية جديدة وفق الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم استنفادها، والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة.

5-4 الانخفاض في القيمة

يقوم البنك بإثبات مخصصات لقاء خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- عقود الضمان المالي الصادرة، و
- التزامات القروض الصادرة.

4 - السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

5-4 الانخفاض في القيمة - تنمة

لا يتم إثبات خسارة انخفاض على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، باستثناء الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى 12 شهراً.

- سندات الدين التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها.

يعتبر البنك بأن سندات الدين لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ "من الدرجة الأولى".

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر جزء من مخاطر الائتمان المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً احتماله مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها).
- الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها.
- عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقعة دفعها لحامل العقد ناقصاً أية مبالغ يتوقع البنك استردادها.

الموجودات المالية المعدلة

في حالة إعادة التفاوض على شروط الموجودات المالية أو تعديلها، أو تبديل الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقرض، يتم إجراء تقويم للتأكد فيما إذا يجب التوقف عن إثبات الموجودات المالية، ويتم قياس خسارة الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يؤدي التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.
- إذا أدى التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم اعتبار القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ التوقف عن إثباته. يدرج هذا المبلغ في احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع للتوقف عن الإثبات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام معدل العملة الفعلي على الأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

يقوم البنك، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، بإجراء تقويم للتأكد ما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ذات مستوى ائتماني منخفض. يعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

ومن الأمثلة الدالة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، البيانات الممكنة ملاحظتها التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقرض أو المصدر.
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق،
- إعادة جدولة القرض أو السلفة من قبل البنك وفق شروط غير ملائمة للبنك.
- احتمال دخول المقرض في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، و
- اختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

4 - السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

5-4 الانخفاض في القيمة - تنمة

إن القرض الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور وضع الجهة المقترضة يعتبر عادة ذي مستوى ائتمان منخفض ما لم يكن هناك دليلاً على أن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه لا توجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة. إضافة إلى ذلك، تعتبر قروض الأفراد المتأخرة السداد لمدة 90 يوماً فأكثر قروضاً منخفضة القيمة.

عند إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذي مستوى ائتماني منخفض، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية الظاهرة في عوائد السندات.
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- مقدرة البلد على الوصول إلى أسواق المال بخصوص إصدار سندات دين جديدة.
- احتمال جدولة الديون مما يؤدي إلى تكبد حامل ارتباط القرض لخسائر من خلال الاعفاء من السداد طوعاً أو كرهاً.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة

يتم عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصل.
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: تظهر عادة كمخصص
- عندما تشتمل الأداة المالية على كل من مكون مسحوب وغير مسحوب، وأنه لا يمكن للبنك تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على مكون التزام القرض بصورة مستقلة عن تلك المتعلقة بالمكون المسحوب: يقوم البنك بعرض مخصص خسائر مجمع لكلا المكونين. يتم إظهار المخصص المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب. يتم إظهار أي زيادة في مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب كمخصص، و
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص الخسائر في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تعتبر بمثابة القيمة العادلة لها. يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر، ويتم إثباته في احتياطي القيمة العادلة. يتم إثبات خسائر الانخفاض في الربح أو الخسارة، وتدرج التغيرات بين التكلفة المطفأة للموجودات والقيمة العادلة لها في الدخل الشامل الآخر.

الشطب

يتم إثبات القروض وسندات الدين (في جزء منها أو مجملها) عند عدم وجود توقعات معقولة لاستردادها. لا تزال تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات البنك بشأن استرداد المبالغ المستحقة. وفي حالة زيادة المبلغ المراد شطبه عن مخصص الخسارة المتراكم، يتم في البداية اعتبار الفرق كإضافة إلى المخصص الذي يطبق على إجمالي القيمة الدفترية. تقيد أية استردادات لاحقة إلى مصاريف خسائر الائتمان.

تقويم الضمان

لتقليل مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، يقوم البنك باستخدام الضمانات، قدر الامكان. تكون الضمانات على أشكال متنوعة مثل نقد، وأوراق مالية وخطابات ضمان/ اعتماد، وضم مدينة، وبضاعة وموجودات غير مالية أخرى وتعزيزات ائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. إن السياسة المحاسبية للبنك بشأن الضمانات التي يتم التنازل عنها إليه بموجب ترتيبات الإقراض الخاصة به طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 هي نفس السياسة المتبعة بموجب معيار المحاسبة الدولي 39. ما لم يتم مصادرتها، لا يتم تسجيل الضمانات في قائمة المركز المالي للبنك. إلا أن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، ويتم تقييمها عادة عند نشأتها كحد أدنى، ويعاد تقييمها على أساس دوري. أما بعض الضمانات مثل النقد والأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات الهامش فيتم تقييمها يومياً.

وقدر المستطاع، يقوم البنك باستخدام البيانات من الأسواق النشطة لتقويم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. أما الموجودات المالية الأخرى التي لا يمكن تحديد قيمتها السوقية فيتم تقييمها باستخدام النماذج. يتم تقويم الضمانات غير المالية مثل العقارات على أساس البيانات المقدمة من أطراف أخرى مثل وسطاء الرهن، أو على أساس مؤشرات أسعار المساكن والقوائم المالية المدققة ومصادر مستقلة أخرى.

الضمانات التي يتم مصادرتها

إن سياسة البنك المحاسبية المتبعة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بقيت نفس السياسة التي كانت المتبعة بموجب معيار المحاسبة الدولي 39. تتمثل سياسة البنك في التأكد فيما إذا من الأفضل استخدام الأصل المصادر لأغراض عملياته الداخلية أو بيعه. تحول الموجودات التي يتقرر بأنها مفيدة للعمليات الداخلية إلى فئة الموجودات المعنية بالقيمة المعاد مصادرتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. تحول الموجودات التي يعتبر بيعها أفضل خيار إلى الموجودات المعدة للبيع بالقيمة العادلة لها (إذا كانت موجودات مالية) وبالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع الموجودات غير المالية بتاريخ المصادرة وبما يتفق مع سياسة البنك.

4 - السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

وخلال دورة الأعمال العادية، لا يقوم البنك فعلياً بمصادرة عقارات أو موجودات أخرى في محفظة الأفراد الخاصة به، لكنه يقوم بتكليف وكلاء خارجيين لاسترداد الأموال ويكون ذلك عادة بالمزاد، لسداد القرض القائم. تعاد الأموال الفائضة إلى العملاء / الجهات المقترضة. ونتيجة لهذا الإجراء، لا يتم تسجيل العقارات السكنية التي يتم مصادرتها نظامياً في قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة.

4-6 الضمانات المالية والتزامات القروض

يتم، في الأصل، إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، والتي تمثل قيمة العلاوة المستلمة.

وبعد الإثبات الأولي:

- اعتباراً من 1 يناير 2018: تقاس مقدرة البنك تجاه كل ضمان بالتكلفة المطفأة أو مخصص الخسارة، أيهما أعلى.
 - قبل 1 يناير 2018: كانت مقدرة البنك تجاه كل ضمان تقاس بالعلوة المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لسداد الالتزامات المالية الناتجة عن الضمانات، أيهما أعلى.
- يتم إثبات العلاوة المستلمة في قائمة الدخل المرحلية الموحدة ضمن "دخل أتعاب وعمولات، صافي" بطريقة القسط الثابت على مدة فترة الضمان.
- تمثل التزامات القروض ارتباطات مؤكدة لمنح الائتمان وفق شروط وأحكام محددة سلفاً. لم يصدر البنك أي التزامات قروض يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أول الخسارة. بالنسبة للالتزامات القروض:
- اعتباراً من 1 يناير 2018: يقوم البنك بإثبات مخصص الخسارة.
 - قبل 1 يناير 2018: قام البنك بإثبات مخصص وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37 إذا كان العقد متوقع خسارته.

5 - الاستثمارات، صافي

تصنف الاستثمارات كالآتي:

30 يونيو 2017 (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 يونيو 2018 (غير مدققة)	(بالآلاف الريالات السعودية)
-	-	12,776,736	استثمارات:
-	-	1,396,164	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - سندات دين
-	-	416,149	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - حقوق الملكية
6,638,520	10,724,146	17,691,789	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
14,678,016	16,252,605	-	مقتناة بالتكلفة المطفأة
21,316,536	26,976,751	32,280,838	متاحة للبيع
			الإجمالي

6 - القروض والسلف، صافي

تتكون القروض والسلف من الآتي:

30 يونيو 2017 (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 يونيو 2018 (غير مدققة)	(بآلاف الريالات السعودية)
2,109,794	2,232,841	2,326,134	بطاقات إنتمان
23,258,433	21,552,924	20,516,704	قروض شخصية
94,053,713	94,882,921	92,637,962	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة
119,421,940	118,668,686	115,480,800	القروض والسلف العاملة، إجمالي
1,591,439	1,893,534	2,545,969	القروض والسلف غير العاملة، صافي
121,013,379	120,562,220	118,026,769	إجمالي القروض والسلف
(3,130,000)	(3,556,133)	(4,665,228)	مخصص خسائر الإنتمان، صافي
117,883,379	117,006,087	113,361,541	القروض والسلف، صافي

7 - الإستثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك

30 يونيو 2017 (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 يونيو 2018 (غير مدققة)	(بآلاف الريالات السعودية)
513,678	513,678	524,924	اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة
19,702	67,746	17,167	رصيد بداية الفترة/ السنة
(56,500)	(56,500)	-	الحصة في الأرباح
476,880	524,924	542,091	توزيعات أرباح مستلمة
			ساب للتكافل
128,619	128,619	-	رصيد بداية الفترة/ السنة
600	1,170	-	الحصة في الأرباح
-	(129,789)	-	استحواذ على شركة تابعة
129,219	-	-	
606,099	524,924	542,091	الإجمالي

يملك ساب 51% (2017: 51%) من الحصة في شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة، مشروع مشترك مع إتش إس بي سي. لا يمكن لمستثمر ما القيام بتوجيه أنشطة المنشأة دون تعاون الطرف الآخر. يحق لكلا المستثمرين تعيين عدد متساو من أعضاء مجلس الإدارة وبالتالي يتطلب إتخاذ قرارات المجلس بصورة مشتركة. لم يتم ساب بتوحيد هذه المنشأة لأنه لا يوجد لديه حقوق في العوائد المتغيرة من علاقته بالمنشأة والمقدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال ممارسة السلطة على المنشأة. يمثل النشاط الرئيسي لشركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة في تقديم الخدمات البنكية الاستثمارية بما في ذلك الاستشارات المصرفية الاستثمارية والوساطة وتمويل المشاريع والتمويل الإسلامي. كما تقوم بإدارة الصناديق الاستثمارية والمحافظ الاختيارية.

في 23 نوفمبر 2017، قام ساب بزيادة نسبة ملكيته في الشركة الزميلة/ شركة ساب للتكافل من 32.5% إلى 65%، ونتج عن ذلك بأن أصبح ساب يمتلك حصة مهيمنة في شركة ساب للتكافل. أصبحت شركة ساب للتكافل شركة تابعة، وبالتالي قام ساب بتوحيد القوائم المالية لشركة ساب للتكافل اعتباراً من شهر نوفمبر 2017.

8 - ودائع العملاء

30 يونيو 2017 (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 يونيو 2018 (غير مدققة)	(بآلاف الريالات السعودية)
81,422,004	88,538,701	83,318,516	تحت الطلب
7,399,401	6,868,200	7,549,646	إدخار
48,591,747	43,860,973	41,084,305	لأجل
900,951	971,639	978,323	تأمينات نقدية
138,314,103	140,239,513	132,930,790	الإجمالي

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة إضافة إلى المبالغ الإسمية المتعلقة بها. إن المبالغ الإسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الإسمية لا تعكس مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادةً على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

في 30 يونيو 2018 (غير مدققة)			في 31 ديسمبر 2017 (مدققة)			في 30 يونيو 2017 (غير مدققة)			بآلاف الريالات السعودية
المبالغ الإسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	المبالغ الإسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	المبالغ الإسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة:									
46,998,397	(189,087)	246,591	41,249,303	(241,185)	270,248	41,161,905	(363,625)	390,550	مقايضات أسعار العملات الخاصة
10,386,492	(50,092)	50,092	15,748,090	(93,830)	91,904	19,782,428	(187,352)	183,037	خيارات أسعار العملات الخاصة
13,588,449	(64,239)	82,878	14,073,054	(25,406)	34,516	3,696,623	(17,764)	35,197	عقود الصرف الأجنبي الأجلة
79,528,550	(30,859)	30,376	41,251,205	(18,441)	18,355	17,185,534	(7,927)	7,913	خيارات العملات
3,017,454	(16,030)	17,593	3,205,935	(16,521)	18,023	2,967,512	(37,638)	38,821	مقايضات العملات
360,836	(5,496)	5,496	360,836	(14,861)	14,862	360,836	(16,397)	16,397	أخرى
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:									
5,055,000	(62,737)	27,454	6,498,750	(40,034)	42,027	8,986,875	(44,919)	187,622	مقايضات أسعار العملات الخاصة
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية:									
1,640,000	(17,601)	15,795	1,390,000	(15,273)	30,282	1,190,000	(18,195)	5,491	مقايضات أسعار العملات الخاصة
898,544	(22,787)	7,086	1,419,078	(15,644)	12,147	1,536,043	(27,755)	27,733	مقايضات العملات
161,473,722	(458,928)	483,361	125,196,251	(481,195)	532,364	96,867,756	(721,572)	892,761	الإجمالي

30 يونيو 2018

10 - التعهدات والالتزامات المحتملة

أ (الدعاوى القانونية

كما في 30 يونيو 2018، يوجد دعاوى قانونية مقامة ضد البنك. لم يجنب أي مخصص جوهري لقاء هذه الدعاوى، وذلك بناءً على نصيحة المستشارين القانونيين التي تشير إلى أنه ليس من المحتمل تكبد خسائر هامة.

ب (التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالانتمان

فيما يلي بياناً بالتعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالانتمان للبنك:

(بالآلاف الريالات السعودية)	في 30 يونيو 2018 (غير مدققة)	في 31 ديسمبر 2017 (مدققة)	في 30 يونيو 2017 (غير مدققة)
إعتمادات مستندية	10,080,005	11,000,938	9,896,406
خطابات ضمان	54,629,697	52,605,933	52,737,314
قبولات	3,811,994	3,281,948	4,051,360
إلتزامات غير قابلة للنقض لمنح الإلتئمان	4,290,503	3,518,077	3,250,872
الإجمالي	72,812,199	70,406,896	69,935,952

ج (الزكاة

خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2018، لم يطرأ أي تغيير على وضع الربوط الزكوية للبنك. بقي موقف البنك من هذه الربوط بدون تغيير وكما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ونظراً لعدم التأكد المستمر من قبل البنوك بخصوص مسألة استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فقد قام ساب، بتجنيب مبلغ قدره 500 مليون ريال سعودي ضمن المطلوبات الأخرى، ومن حيث المبدأ، لا يوافق ساب على المعالجة التي أجرتها الهيئة العامة للزكاة والدخل بخصوص استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل واستمر في الاعتراض عليها لدى الجهات المعنية.

11 - النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة من الآتي:

(بالآلاف الريالات السعودية)	30 يونيو 2018 (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 يونيو 2017 (غير مدققة)
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، فيما عدا الوديعة النظامية	13,281,823	18,712,736	17,101,054
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وفترة إستحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإقتناء	11,971,312	11,382,843	12,816,800
الإجمالي	25,253,135	30,095,579	29,917,854

12 - المعلومات القطاعية

يمارس البنك نشاطه بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية.

تتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للأحكام والشروط التجارية الاعتيادية. تتكون موجودات ومطلوبات القطاعات من الموجودات والمطلوبات التشغيلية، وتمثل غالبية الرصيد.

أ (فيما يلي بياناً بقطاعات البنك التي تم رفع التقارير بشأنها:

- قطاع التجزئة : ويلبي بشكل أساسي الاحتياجات البنكية الشخصية للأفراد وعملاء المصرفية الخاصة.
- قطاع الشركات : وهو مسئول عن المنتجات والخدمات التي تطلبها الشركات .
- قطاع الخزينة : ويدير السيولة، ومخاطر العملات وأسعار العملات الخاصة. كما أنه مسئول عن تمويل عمليات البنك وإدارة المحفظة الإستثمارية والسيولة.
- أخرى : وتشتمل على الإستثمار في شركة تابعة وهي/ شركة ساب للتكافل وإستثماره في المشروع المشترك./
إتش أس بي سي. العربية السعودية وإستثمارات الأسهم. ويشمل أيضاً حذف بنود الدخل والمصاريف بين شركات المجموعات.

12 - المعلومات القطاعية - تتمه

تتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية أعلاه وفقاً لنظام أسعار الحوالات بالبنك. فيما يلي تحليلاً لإجمالي موجودات ومطلوبات البنك كما في 30 يونيو 2018 و 2017، وإجمالي دخل ومصاريف العمليات والنتائج لفترتي الستة أشهر المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

30 يونيو 2018 (غير مدققة)	قطاع التجزئة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك حذوفات متداخلة بين شركات المجموعة)	الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية					
إجمالي الموجودات	27,002,741	89,477,479	63,781,869	2,751,025	183,013,114
إجمالي المطلوبات	59,405,233	71,444,976	18,649,001	543,791	150,043,001
إجمالي دخل العمليات	1,335,675	1,695,817	595,431	25,995	3,652,918
مخصص خسائر الائتمان والإنخفاض في القيمة	123,460	(7,020)	(9)	-	116,431
مصاريف العمليات الأخرى	635,325	363,603	79,958	3,433	1,082,319
الحصة في أرباح مشروع مشترك	-	-	-	17,167	17,167
صافي دخل الفترة	576,890	1,339,234	515,482	39,729	2,471,335

30 يونيو 2017 (غير مدققة)	قطاع التجزئة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك حذوفات متداخلة بين شركات المجموعة)	الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية					
إجمالي الموجودات	29,753,368	91,404,635	59,631,895	1,728,614	182,518,512
إجمالي المطلوبات	60,969,568	69,858,951	18,940,741	-	149,769,260
إجمالي دخل العمليات	1,277,574	1,634,409	691,694	21,000	3,624,677
مخصص خسائر الائتمان والإنخفاض في القيمة	201,990	189,207	-	50,000	441,197
مصاريف العمليات الأخرى	612,207	357,407	69,024	-	1,038,638
الحصة في أرباح شركة زميلة ومشروع مشترك	-	-	-	20,302	20,302
صافي دخل الفترة	463,377	1,087,795	622,670	(8,698)	2,165,144

ب (إجمالي دخل العمليات حسب القطاعات التشغيلية

30 يونيو 2018 (غير مدققة)	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك حذوفات متداخلة بين شركات المجموعة)	الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية					
خارجية	1,013,605	2,164,504	448,814	25,995	3,652,918
داخلية	322,070	(468,687)	146,617	-	-
إجمالي دخل العمليات	1,335,675	1,695,817	595,431	25,995	3,652,918

30 يونيو 2017 (غير مدققة)	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك حذوفات متداخلة بين شركات المجموعة)	الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية					
خارجية	1,063,606	2,211,365	328,706	21,000	3,624,677
داخلية	213,968	(576,956)	362,988	-	-
إجمالي دخل العمليات	1,277,574	1,634,409	691,694	21,000	3,624,677

13- الربح الأساسي والمخفض للسهم

تم احتساب الربح الأساسي والمخفض للسهم للفترتين المنتهيتين في 30 يونيو 2018 و 30 يونيو 2017 وذلك بقسمة صافي دخل الفترة العائد على المساهمين على 1,500 مليون سهم.

14 - كفاية رأس المال

تتمثل أهداف البنك، عند إدارة رأس المال، في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والحفاظ على وجود قاعدة رأس مال قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بانتظام من قبل إدارة البنك. تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهي 8%.

يقوم البنك بمراقبة مدى كفاية رأس ماله وذلك باستخدام المنهجية والمعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع الموجودات، والتعهدات والالتزامات المحتملة والمبالغ الإسمية للمشتقات باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

بموجب التعميم رقم 391000029731 وتاريخ 1439/3/15هـ (المرفق 2017/12/3) بشأن المدخل المرحلي والترتيبات الانتقالية للتوزيعات المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتوجيه البنوك بضرورة توزيع الأثر الأولي على نسبة كفاية رأس المال نتيجة تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي على مدى خمس سنوات.

(بآلاف الريالات السعودية)	30 يونيو 2018 (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	30 يونيو 2017 (غير مدققة)
الموجودات المرجحة المخاطر			
مخاطر الإنتمان المتعلقة بالموجودات المرجحة المخاطر	157,117,048	162,589,324	161,328,367
المخاطر التشغيلية المتعلقة بالموجودات المرجحة المخاطر	12,649,995	13,712,152	13,536,866
مخاطر السوق المتعلقة بالموجودات المرجحة المخاطر	1,265,288	2,278,175	2,411,488
إجمالي الموجودات المرجحة المخاطر	171,032,331	178,579,651	177,276,721
رأس المال الأساسي	34,325,703	33,344,592	32,749,252
رأس المال المساند	3,759,076	4,132,367	3,755,831
إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند	38,084,779	37,476,959	36,505,083
نسبة كفاية رأس المال %			
نسبة رأس المال الأساسي	20.07%	18.67%	18.47%
نسبة رأس المال الأساسي + رأس المال المساند	22.27%	20.99%	20.59%

15 - القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إسنائه عند بيع أصل ما أو سداه عند تحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم في السوق الرئيسي (أو أسواق أكثر فائدة) بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس وفق الظروف السائدة حالياً في السوق، بصرف النظر عما إذا كان السعر قابلاً للملاحظة مباشرة أو يمكن تقديره باستخدام طرق تسعير أخرى وبالتالي يمكن أن تنشأ فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي تم إثباتها لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية فيما عدا القروض والسلف وودائع العملاء.

تحديد القيمة العادلة ومستوياتها

يستخدم البنك المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى الأول : الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)

المستوى الثاني : الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تسعير أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق القابلة للملاحظة.

المستوى الثالث : طرق تسعير لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق القابلة للملاحظة.

القيمة العادلة				القيمة الدفترية	30 يونيو 2018 (غير مدققة) (بالآلاف الريالات السعودية)
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول		
892,761	-	892,761	-	892,761	الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
416,149	-	35,843	380,306	416,149	أدوات مالية مشتقة
14,172,900	31,183	12,776,737	1,364,980	14,172,900	مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
					مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
12,867,954	-	12,867,954	-	12,867,954	الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
17,485,561	-	17,485,561	-	17,691,789	أرصدة لدى البنوك للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
112,165,736	112,165,736	-	-	113,361,541	استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة
					قروض وسلف
721,572	-	721,572	-	721,572	المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
5,661,783	-	5,661,783	-	5,661,783	أدوات مالية مشتقة
133,077,676	-	133,077,676	-	132,930,790	المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
2,999,988	-	2,999,988	-	2,999,988	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,686,963	-	1,686,963	-	1,686,963	ودائع العملاء
					سندات دين مصدرة
					اقتراض

15 - القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمه)

31 ديسمبر 2017 (مدققة) (بآلاف الريالات السعودية)	القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة				
أدوات مالية مشتقة	532,364	-	532,364	-
استثمارات مالية متاحة للبيع	16,252,605	1,367,052	14,856,030	29,523
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	13,490,700	-	13,490,700	-
استثمارات مؤقتة بالتكلفة المطفأة	10,724,146	-	10,632,181	-
قروض وسلف	117,006,087	-	-	115,751,698
المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة				
أدوات مالية مشتقة	481,195	-	481,195	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,690,975	-	3,690,975	-
ودائع العملاء	140,239,513	-	140,371,074	-
سندات دين مصدرة	2,998,748	-	2,998,748	-
اقتراض	1,682,445	-	1,682,445	-

تتكون المشتقات المصنفة ضمن المستوى الثاني من مقايضات أسعار العملات الخاصة تمت خارج الأسواق النظامية، ومقايضات العملات، وخيارات أسعار العملات الخاصة، وعقود الصرف الأجنبي الآجلة، وخيارات العملات، والأدوات المالية المشتقة الأخرى. يتم تحديد هذه المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام طرق التسعير الخاصة بالبنك وعلى أساس طريقة التدفقات النقدية المخصومة. يتم تحديد مدخلات البيانات لهذه الطرق باستخدام المؤشرات القابلة للملاحظة في السوق التي يتم تداولها فيها، ويتم الحصول عليها من مقدمي خدمات البيانات المستخدمة في السوق.

تشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (2017): الاستثمارات المتاحة للبيع) المصنفة ضمن المستوى الثاني على سندات لم يتوفر بشأنها أسعار في السوق، ويتم تحديدها بالقيمة العادلة باستخدام التدفقات النقدية المخصومة التي تستخدم مدخلات البيانات القابلة للملاحظة في السوق بشأن منحنيات العائد وهوامش الائتمان.

تشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (2017): الاستثمارات المتاحة للبيع) المصنفة ضمن المستوى الثالث على صناديق أسهم خاصة، تحدد قيمتها العادلة على أساس آخر صافي قيمة موجودات مصرح عنها بتاريخ إعداد القوائم المالية. يتعلق التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة ضمن المستوى الثالث خلال الفترة بالحركة في القيمة العادلة وسداد رأس المال فقط. بالنسبة للقروض والسلف المصنفة ضمن المستوى الثالث، تحدد القيمة العادلة لها وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً لمعدلات سايبور المتوقعة بعد تعديلها بالمخاطر. إن القيم العادلة للأرصدة لدى للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف بشكل جوهري عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة، حيث أنها ذات آجال قصيرة وأسعار العملات الخاصة بالسوق الحالية للأدوات المالية لا تختلف بشكل كبير عن الأسعار المتعاقد عليها. إن سندات الدين المصدرة والقروض هي أدوات بعمولة عائمة يتم إعادة تسعيرها خلال سنة، وبالتالي فإن القيمة العادلة لهذه المحفظة تقارب القيمة الدفترية. القيمة العادلة للمحفظة المتبقية لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها الدفترية.

لم تتم أية تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال الفترة.

كان إجمالي التغير في القيمة العادلة المثبتة في قائمة الدخل المرحلية الموحدة - والذي تم تقديره باستخدام طرق التقويم - إيجابياً بمبلغ 36 مليون ريال سعودي (2017: إيجابياً وبمبلغ قدره 29 مليون ريال سعودي).

15 - القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمه)

إن القيمة التي تم الحصول عليها من طريقة التقييم قد تختلف عن سعر المعاملة للأداة المالية في تاريخ المعاملة. يشار إلى الفرق بين سعر المعاملة وقيمة طريقة التقييم بـ "ربح وخسارة اليوم الواحد". حيث يتم إطفائه على مدى عمر المعاملة للأداة المالية أو يؤجل إلى أن يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المعلومات المتوفرة من السوق والتي يمكن ملاحظتها أو يتحقق عند استبعاده. ويتم إثبات التغير اللاحق في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل المرحلية الموحدة دون عكس ربح وخسارة اليوم الواحد المؤجلة. تشمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصومة والمقارنة مع أدوات مماثلة تتوفر بشأنها الأسعار القابلة للملاحظة في السوق.

تشمل الافتراضات والمداخلات المستخدمة في طرق التقييم على الأدوات المرتبطة وغير المرتبطة بعمولة، وهوامش الائتمان، والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم وأسعار تحويل العملات الأجنبية.

يستخدم البنك طرق تقييم معروفة بشكل واسع لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الشائعة والمعروفة. تتوفر الأسعار القابلة للملاحظة أو المدخلات لطرق التقييم في السوق بشأن سندات الدين والأسهم المدرجة والمشتقات المتعلقة بتحويل العملات، والمشتقات التي تتم خارج الأسواق النظامية مثل مقايضات أسعار العملات. أن توفر الأسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات لهذه الطرق يقلل من حاجة الإدارة لإبداء الأحكام وإجراء التقديرات ويقلل من حالات عدم التأكد المتعلقة بتحديد القيمة العادلة. يتوقف توفر الأسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات لهذه الطرق على المنتجات والأسواق وتخضع للتغيرات على أساس الأحداث الخاصة والظروف العامة السائدة في الأسواق المالية.

16 - إدارة المخاطر المالية

مخاطر الائتمان

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إدارة المخاطر الكلية داخل ساب والتأكد من فعاليتها.

تمثل لجنة المخاطر المعينة من قبل البنك لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة والتي تقوم بالموافقة والإشراف على إطار المخاطر بالبنك، وتحقيق الخطط وأهداف الأداء، بما في ذلك قبول المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر، وتعيين كبار المسؤولين وتقويض الصلاحيات المتعلقة بمخاطر الائتمان والأخرى ووضع إجراءات الرقابة الفعالة.

يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان والتي تمثل عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي عن عمليات الإقراض التي تنتج عنها القروض والسلف، وعن الأنشطة الإستثمارية. كما تنشأ مخاطر الائتمان عن التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان والمشتقات.

يقوم البنك بتقويم احتمال تعثر الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية. كما يستخدم البنك أنظمة تصنيف خارجية صادرة عن وكالات تصنيف رئيسية، عند توفرها.

يقوم البنك بالتقليل من مخاطر الائتمان وذلك بمراقبتها، ووضع حدوداً للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقويم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. تصمم سياسات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك لتحديد المخاطر، ووضع الحدود الملائمة لها ومراقبة المخاطر والالتزام بحدودها. كما يتم مراقبة حدود المخاطر الفعلية التي يتعرض لها البنك يومياً. إضافة لمراقبة حدود مخاطر الائتمان، يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد من فترات التعرض للمخاطر. كما يقوم البنك أحياناً بإقفال المعاملات لتقليل مخاطر الائتمان. تمثل مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات في حالة إخفاق الأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها. ولمراقبة مستوى مخاطر الائتمان التي آلت للبنك، يقوم البنك بتقويم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الطرق والأساليب المتبعة بشأن تقويم عمليات الإقراض الخاصة به.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر في مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

يشير التركيز في مخاطر الائتمان إلى مدى تأثر أداء البنك تجاه التطورات التي تحدث بصناعة ما أو تطراً على منطقة جغرافية معينة.

16- إدارة المخاطر المالية - تتمة

يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنوع محفظة الإقراض لتفادي التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، حسيماً هو ملائم. كما يقوم البنك بالحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى عند وجود مؤشرات على وقوع انخفاض في القروض والسلف المعنية.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية أخرى وفقاً للعقد المبرم وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها عند مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الائتمان.

يقوم البنك بصورة منتظمة بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في المنتجات بالسوق وإتباع أفضل الممارسات المستجدة.

أ. مخصص خسائر الائتمان

يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص خسائر الائتمان مقابل القروض والسلف والبنود خارج قائمة المركز المالي:

30 يونيو 2018

القروض والسلف الممنوحة للعملاء بالتكلفة المطفأة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	مشتراة ذات مستوى ائتماني منخفض الإجمالي
الرصيد في 1 يناير	517,743	1,951,464	2,201,897	30,969
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	66,854	(61,295)	(5,559)	-
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	(24,964)	56,111	(31,147)	-
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	(5,523)	(58,408)	63,931	-
صافي المحمل / (عكس قيد) على الفترة	(160,683)	68,819	150,425	7,598
مبالغ مشطوبة	-	-	(103,004)	(103,004)
الرصيد في 30 يونيو	393,427	1,956,691	2,276,543	38,567

30 يونيو 2018

بنود خارج قائمة المركز المالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض الإجمالي
الرصيد في 1 يناير	142,642	347,158	260
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	4,411	(4,411)	-
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	(1,122)	1,122	-
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	(72)	(13,495)	13,567
صافي المحمل / (عكس قيد) على الفترة	(110,241)	(96,831)	193,846
الرصيد كما في 30 يونيو	35,618	233,543	207,673

ب. الضمانات

يقوم البنك، خلال أنشطة الإقراض الخاصة به، بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان على القروض والسلف. تشمل هذه الضمانات في الغالب على ودائع لأجل، وتحت الطلب ونقدية أخرى، وضمانات مالية، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. يتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها لمواجهة المخاطر ذات العلاقة بصافي القيمة البيعية لها. بالنسبة للموجودات المالية التي لها مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية، فإنه يطلب معلومات نوعية بشأن الضمانات وذلك بالقدر الذي تقلل فيه الضمانات من مخاطر الائتمان.

17- توزيعات الأرباح مرحلية

بتاريخ 23 يوليو 2018، تمت المصادقة على توزيع أرباح مرحلية قدرها 1,500 مليون ريال سعودي من صافي دخل فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 (30 يونيو 2017: 1,125 مليون ريال سعودي) وذلك لدفعها للمساهمين. بعد خصم الزكاة، يصبح صافي الربح المرحلي الموزع للمساهمين السعوديين 0.96 ريال سعودي للسهم (30 يونيو 2017: 0.71 ريال سعودي للسهم). سيتم خصم الالتزامات الضريبية المتعلقة بالمساهمين الأجانب من حصتهم من الأرباح الموزعة.

18- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة لتتماشى مع تبويب الفترة الحالية.